كتيب أولي

لإجراء تحريات عامة للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (المعروف بالختان)

أيلول/ سبتمبر 2020

صندوق الأمم المتحدة للسكان

هو وكالة الأمم المتحدة للصحة الجنسية والإنجابية.

مهمتنا هي العمل من أجل عالم يكون فيه كل حمل مرغوبا فيه، وكل ولادة آمنة، ويحقق فيه كل شاب وشابة ما لديهم من إمكانات. يدعو صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى إعمال الحقوق الإنجابية للجميع ويدعم الوصول إلى مجموعة واسعة من خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. يعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان مع الحكومات والشركاء من أجل: تعزيز إتاحة خدمات الصحة الجنسية والإنجابية المتكاملة عالية الجودة للجميع؛ وتعزيز أنظمة الصحة وتدريب العاملين بقطاع الصحة وتثقيف القابلات وتحسين الحصول على مجموعة كاملة من خدمات الصحة الإنجابية؛ والحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي والتصدي له والقضاء على الممارسات الضارة.

الأهداف

يوفر هذا الكتيب الأولي موردًا موجزًا ومجمعاً للتخطيط للتحريات العامة وإجرائها حول تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (المعروف بالختان).

تم تصميمه للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في البلدان التي ينتشر فيها تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (الختان) وكذلك لشركائها. حيث يوفر هذا الكتيب الأولي معرفة أساسية وإرشادات حول:

- سياق المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في التركيز على المساواة بين الجنسين والصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، ودعم صندوق الأمم المتحدة للسكان لهذا العمل.
- الروابط بين حقوق الإنسان المتعلقة بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث (الختان) والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والتحريات العامة.
- الأطر العالمية والإقليمية لحقوق الإنسان المطبقة على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (الختان).
- الأساس المنطقي لإعطاء الأولوية للتحريات العامة كتدخلات استراتيجية للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (الختان).
- مخطط تفصيلي خطوة بخطوة لإجراء تحرى عام حول تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (الختان)، بما في ذلك إرشادات وضع البرامج في أعقاب فيروس كورونا (كوفيد-19).

خلفية

في عام 2012، قدم المؤتمر الدولي الحادي عشر للجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، المعروفة الآن باسم التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، التزامًا ورد في إعلان وبرنامج عمل عمان لتعزيز حقوق الإنسان. المساواة بين الجنسين.

تعهدت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان «بإجراء تحريات والتحقيق في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان للنساء والفتيات، بما في ذلك جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وانتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وانتهاكات الحقوق الإنجابية والتمييز في الحياتين العامة والسياسية، وتحديد القضايا المنهجية التي قد تؤدي إلى استمرار هذه الانتهاكات».[1]

واتفقوا على «التشجيع والمساعدة في تجميع قاعدة للأدلة (مثل البيانات والتحريات والبحوث) فيما يتعلق بممارسة الحقوق الإنجابية والحق في الصحة الجنسية والإنجابية». وشمل ذلك «حالات التمييز القانوني والفعلي في الحصول على معلومات وخدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، والتعقيم القسري، والإجهاض القسري، وزواج الأطفال، والزواج القسري، وتشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث (الختان)، والإجهاض الانتقائي على أساس النوع المتوقع للرضيع، وغير ذلك من الممارسات الضارة».[2]

لدعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المضي قدمًا في هذا الالتزام، والذي تم إضفاء الطابع المؤسسي عليه في الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في عام 2014، نشر صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان والمعهد الدنماركي لحقوق الإنسان كتيبًا يقدم إرشادات حول طبيعة ومعايير إطار الحقوق الإنجابية بالإضافة إلى معلومات عملية للنهوض بهذه الحقوق.

بناءً على الخبرة اللاحقة لدعم عشرات البلدان على مستوى العالم لإجراء تحقيقات عامة وتقييمات قطرية لحقوق الإنسان في سياق الصحة الجنسية والإنجابية والرفاه، نشر صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام 2019 دليلاً للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. والذى قدم إطارًا مفاهيميًا ومنهجيًا للتقييمات والتحريات، بما في ذلك للمساعدة في تطوير أنظمة معلومات أكثر شمولية، ولضمان اتباع نهج موحد لتقييم انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية.

في الآونة الأخيرة، في تموز/ يوليو2020، اعتمد مجلس حقوق الإنسان القرار رقم (L.20/44) دون تصويت وبمشاركة أكثر من 100 دولة عضو في الأمم المتحدة، بما في ذلك جميع أعضاء الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. ودعا القرار إلى «تطوير قدرة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (الختان) ورصد التقدم المحرز في منع هذه الممارسة الضارة والقضاء عليها».

1 إعلان عمان، المبدأ 4.

2 برنامج عمل عمان، الفقرة. 26

في البداية

ما هي حقوق الإنسان؟

ضمانات قانونية غير قابلة للتصرف يستحقها كل إنسان.

يترتب عليها حقوق والتزامات، وهي مقننة بقوانين وطنية وكذلك بمعاهدات دولية وإقليمية ملزمة.

يتم تصنيفها عادة على أنها حقوق مدنية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية.

وهى عالمية وتنطبق على كل إنسان في كل مكان.

وهى مترابطة وتعتمد على بعضها البعض وغير قابلة للتجزئة.

ما هي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان؟

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان هي هيئة حكومية لها ولاية دستورية و/ أو تشريعية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

يتم إنشاؤها وفقًا لنماذج مختلفة حول العالم، مثل لجان حقوق الإنسان ومكاتب أمناء المظالم والهيئات الاستشارية والمدافعين عن المصلحة العامة ومراكز حقوق الإنسان والمعاهد والهيئات المختلطة المختلفة.

يتمثل دور المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في معالجة التمييز بجميع أشكاله وتعزيز حماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشكل رئيسي من خلال التحقيق في الشكاوى الفردية والمشاكل الهيكلية، وإنفاذ القرارات وإحالة المسائل التي تتطلب مقاضاة، وتوفير التثقيف في مجال حقوق الإنسان وتقديم المشورة بشأن إصلاح القانون.

حددت مبادئ باريس التي تم تبنيها بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 134/48 المؤرخ 20 كانون الأول/ ديسمبر 1993 معايير اعتماد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وتشمل هذه المبادئ ولاية واسعة لحقوق الإنسان على أساس المبادئ والمعايير العالمية لحقوق الإنسان، والاستقلالية عن الحكومة، والاستقلال الذي يضمنه قانون أو دستور، والتعددية، والموارد الكافية والسلطات الكافية للتحقيق.

ما هو التحري العام/ التحري الوطني؟

التحري العام هو استكشاف لإحدى مشكلات حقوق الإنسان المنهجية حيث يتم دعوة الجمهور للعب دوراً رئيسياً.

يتضمن التحري العام جلسات استماع عامة مع شهود وخبراء للتحقيق في الأنماط المنهجية لانتهاكات حقوق الإنسان.

ويهدف إلى تحديد النتائج للجمهور، والتوصيات للمكلفين بالواجبات ومختلف أصحاب المصلحة.

ينطوي التحري العام على مجموعة واسعة من الخبرات الفنية داخل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وخارجها.

ما علاقة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (المعروف بالختان) بحقوق الإنسان؟

إن ممارسة تغيير للأعضاء التناسلية الأنثوية (الختان) أو إصابتها لأسباب غير طبية[3] هو انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان على النحو المحدد في معاهدات حقوق الإنسان العالمية والإقليمية.

- في المادة 5، يحظر بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا (المعروف على نطاق واسع باسم بروتوكول مابوتو)[4] جميع أشكال تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (الختان)، ويقر بالتأثير السلبي لهذه الممارسة على حقوق الإنسان من النساء والفتيات.
- الميثاق الأفريقي لحقوق ورفاهية الطفل، في المادة 21، يشترط الحماية من الممارسات الاجتماعية والثقافية الضارة التي تضر بصحة الطفل أو حياته، و/ أو تميز على أساس جنس الطفل.
- تحث اتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي (المعروفة على نطاق واسع باسم اتفاقية إسطنبول) الدول الأطراف، في المادة 38، على تجريم أداء أي شكل من أشكال تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (الختان)، واستجلابه وكذلك تحريض أو إكراه النساء والفتيات على الخضوع للإجراء.

على الصعيد العالمي، أصدرت هيئات رصد معاهدات حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة المتعددة اجتهاداًت قضائية وتوجيهات معيارية، من خلال توصيات عامة وتعليقات وقرارات وتقارير، لجعل الحماية من تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (الختان) وحظرها التزامًا قانونيًا.

- أصدرت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ، وهي هيئة خبراء مستقلين ترصد تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التوصيات العامة رقم 14 التي تقر بالأثر الجسيم «لختان الإناث» على الصحة العامة، ورقم 19 التي تؤهل «تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية» (الختان) كممارسة تمييزية وشكل من أشكال العنف ضد المرأة، ورقم 24 والتي تعترف بالتمييز في المجتمع كعامل محدد لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث (الختان) ونتائجه الصحية السيئة للمرأة، ورقم 35 والتي تؤكد على الممارسات الضارة كشكل من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي والتي قد تصل إلى حد التعذيب.
- أصدرت لجنة حقوق الطفل التعليقات العامة رقم 3 لمطالبة الدول بتقديم معلومات للمراهقين وحمايتهم من تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (الختان)، ورقم 13 لإدراج الممارسات الضارة في نطاق أشكال العنف المحظورة[5]، ورقم 20 لإقرار مظاهر معينة من عدم المساواة بين الجنسين خلال فترة المراهقة، مثل الممارسات الضارة.

3 تعرف منظمة الصحة العالمية تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (الختان) على أنه إجراء يتضمن «إزالة جزئية أو كلية للأعضاء التناسلية الخارجية للإناث (الختان) أو إصابة أخرى للأعضاء التناسلية الأنثوية لأسباب غير طبية».

4 بوتسوانا وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد ومصر وإريتريا ومدغشقر والمغرب والنيجر والصومال وجنوب السودان والسودان لم توقع أو تصدق بعد.

5 بموجب المادة 19 من اتفاقية حقوق الطفل.

تحت المجهر

يبحث أحد موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان من عام 2014 بعمق في مختلف الأطر العالمية والإقليمية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (الختان). ويضع هذه الممارسة ضمن أجندة أوسع للعدالة الاجتماعية، والتي تؤكد على مسؤوليات الحكومات لضمان التحقيق الشامل الكامل لحقوق النساء والفتيات، وتتناول الواجبات المقابلة للحكومات بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

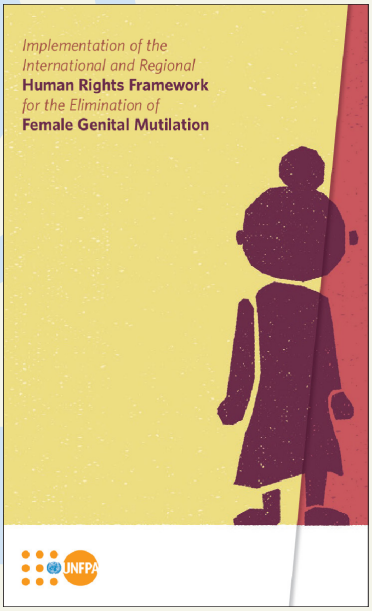

- نتج عن هذه الجهود التي بذلتها كلتا اللجنتين تعهدًا معياريًا مشتركًا في عام 2014 يعترفون من خلاله بأن الممارسات الضارة ناتجة عن القوالب النمطية والقواعد والمواقف الجنسانية التمييزية التي تقلل من قيمة النساء والفتيات وتحاول ممارسة السيطرة على أجسادهن ونشاطهن الجنسي.
- أصدرت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التعليق العام رقم 14 الذي يطالب بحماية خاصة لصحة المراهقات، ويرجع ذلك جزئيًا إلى تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (الختان)، ورقم 22 الذي ينص على الحظر القانوني لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث (الختان) وكذلك تدابير الوقاية والعلاج كالتزامات بموجب الحق في الصحة.
- وقد أشارت تقارير المقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وكذلك قرارات لجنة مناهضة التعذيب، إلى تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (الختان) إلى أنه شكل من أشكال التعذيب.

تميل هذه التوجيهات المعيارية والاجتهاد القضائي[6] إلى تضمين الحماية من تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (الختان) وحظره في نطاق العديد من حقوق الإنسان. وتشمل هذه التوجيهات والاجتهادات الحق في الحياة والسلامة الجسدية، والحق في عدم التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والحق في عدم التمييز والمساواة في المعاملة، والحق في أعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية، وحقوق الطفل من بين أمور أخرى.

6 الصكوك السياسية، بما في ذلك العديد من وثائق الإجماع الحكومية الدولية العالمية والإقليمية، مثل إعلانات الاتحاد الأفريقي، وقرارات الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان، تناولت أيضًا تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (الختان). وتم عرض معظم هذه العناصر في دراسة صندوق الأمم المتحدة للسكان لعام 2014. يركز هذا المنشور الحالي عن قصد على أدوات القانون «الملزمة» و«غير الملزمة».

لماذا يجب إجراء التحرى العام حول تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (المعروف بالختان)؟

يساعد التحري العام في تحويل الأعراف الاجتماعية والجنسانية الضارة التي تدفع إلى تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (الختان) من خلال دعم بناء الإجماع من أجل القضاء عليه، وتثقيف الفتيات ومجتمعاتهن لممارسة حقوقهن على عدة جبهات.

كما يمكنها تقديم مساهمة استراتيجية في إقامة روابط بين آليات حقوق الإنسان العالمية والإقليمية والحكومات والمجتمع المدني.

1 في البلدان التي ينتشر فيها تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (الختان)، خضع **ما يصل إلى 99 في المائة من النساء والفتيات** لهذه الممارسة، مما يجعلها **انتهاكًا منهجيًا لحقوق الإنسان** مناسبًا لعملية التحري.

2 لأن تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (الختان) يُدعم من خلال **الأعراف الاجتماعية عميقة الجذور** التي تشكلت من خلال مجموعة من الديناميكيات الاجتماعية والأساطير، **كما أن التربية المنفتحة والشاملة من النوع الذى يتيحه التحري العام ضرورية لتغيير المعتقدات والمواقف وفى نهاية المطاف السلوكيات.**

3 يمكن لعملية التحرى أن تستجيب بشكل جيد **للطبيعة المعقدة لتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (الختان)**، بما في ذلك **الثقافة والمساواة بين الجنسين والصحة العامة وحقوق الإنسان.**

4 نظرًا **لولاياتها الواسعة في مجال حقوق الإنسان**، يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تقدم مجموعة واسعة من الخبرات المتخصصة، داخل المؤسسات نفسها وخارجها، وتتطرق إلى تداخل حقوق الإنسان مع الحقوق **المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.**

5 بصفتها **هيئات حماية أنشأتها الحكومة**، يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تكون قوية قادرة على إقامة **روابط بين التزامات حقوق الإنسان العالمية والإقليمية والوطنية وواجباتها** بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (الختان)، وبالتالي خلق فهم أفضل لحقوق الإنسان.

6 بفضل **استقلالها المضمون** قانونًا أو دستوريًا **ومبدأ التعددية**، يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن توفر منصات قيمة **لهيئات الدولة ذات الصلة للتشاور وتعزيز التعاون مع منظمات المجتمع المدني.**

7 يمكن أن تكون **المنهجية التشاركية التي تتمحور حول الناجيات** في التحري حول تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (الختان) طريقة استراتيجية **لتثقيف وتمكين الفتيات ومجتمعاتهن على نطاق واسع**، وتشجيعهن على المطالبة بالتغيير.

8 يمكن **للوظيفة التثقيفية والطبيعة العامة والنهج الشامل** للتحري أن تعمل على تحفيز **تحولات إيجابية واسعة النطاق للمعايير الاجتماعية.**

9 بصفته **عملية شفافة لأصحاب المصلحة المتعددين**، يمكن أن يساعد **التحري في تحديد العقبات على كل مستوى من مستويات الحكومة وتعزيز الطلب الاجتماعي** على المساءلة في القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (الختان).

كيفية إجراء
تحري عام

يمكن تقسيم عملية التحري العام إلى أربعة مراحل: التحضيرية، والتنفيذ، وإعداد التقارير، والمتابعة. وكل هذه المراحل على نفس القدر من الأهمية والمحورية لضمان الأثر الأعمق.

1- المرحلة التحضيرية

حيث تقوم المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وجميع أصحاب المصلحة المعنيين بالتخطيط لإجراء تحري عام بعناية وتأمين الموارد والعمليات اللازمة لإتمامه بنجاح.

- الخطوة الأولى هي **صياغة مذكرة المفاهيم**. حيث تقدم هذه الوثيقة لمحة عامة عن القضية التي سيتم التحقيق فيها؛ القانون (القوانين) الدولية والإقليمية والمحلية المعمول بها؛ محور التحقيق؛ فرص تثقيف الجمهور؛ الاستراتيجيات الممكنة لتناول النتائج؛ توقعات أصحاب المصلحة المعنيين؛ والتخطيط لعملية التحري نفسها (على سبيل المثال، الموارد البشرية والمالية، والجدول الزمني).

- كخطوة ثانية، يجب وضع **أهداف محددة بوضوح** كمفتاح لتأمين الدعم. بالنظر إلى التقدم الذي أحرزته البلدان بالفعل في القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (الختان)، والمعلومات المتاحة من خلال البرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف بشأن القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (الختان)، تُنصَح المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان باختيار أهداف تركز على الفجوات. يمكن بعد ذلك وضع اختصاصات/ خطة التحري، بما في ذلك المنهجية، والنواتج المستهدفة، والقضايا التي يجب معالجتها، وأي احتياجات تتعلق بالتوظيف والميزانية.

- الخطوة الثالثة وهي **تحديد وإشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين** في عملية التحري. وقد يشمل أصحاب المصلحة الرئيسيون الناجيات الأفراد ومجتمعاتهن، والهيئات الحكومية والقادة السياسيين، والمنظمات غير الحكومية، والأكاديميين وغيرهم من الخبراء، والجمعيات المهنية، وقادة المجتمع، والمنظمات الدينية و/ أو وسائل الإعلام. يجب أن تفي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالتزاماتها تجاه التعددية؛ وإذا لزم الأمر، يتم إشراك بعض أصحاب المصلحة الذين يحتاجون إلى تدابير حماية محددة بشكل فردي. يجب وضع آلية لمراجعة جميع طلبات المشاركة بشفافية. من الأهمية بمكان فهم دور (أدوار) كل صاحب مصلحة وتوقعاته، وتحديد الأبطال الذين سيدافعون عن التحري وفهم الاحتياجات المحتملة لأولئك الذين قد يظهرون العداء.

- الخطوة الرابعة والأخيرة من المرحلة التحضيرية هي **تعيين لجنة التحري**، بما في ذلك رئيس اللجنة. إن المزيج الحاسم من المهارات والخبرات، حول النوع الاجتماعي والثقافة وكذلك من حيث التنوع والإقرار العام، أمرًا محوريًا في تأمين نتيجة ناجحة. يمكن أن يكون كبار المسؤولين في المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان جزءً من لجنة التحري.

سيعمل الفريق، وخاصة رئيس لجنة التحري، بمثابة متحدثين رسميين للتحري يتحملون مسؤولية توجيه اللجنة.

بمجرد تعيين اللجنة، يقوم الأعضاء بمراجعة صلاحيات التحري وخطته. ثم يتم الإعلان عن التحري وأهدافه على نطاق واسع.

تحت المجهر

يمكن أن تشمل الأهداف:

التحليل والإبلاغ؛ شرح الأسباب الجذرية ونتائج تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (الختان) بدلاً من التحري في مجرد وجودها وانتشارها ودوافعها.

تمكين الناجيات من خلال مناهج حساسة تمنحهن منصات للتعبير عن ذاتهن والدعوة للدفاع عن القضية.

تثقيف؛ إشراك الجمهور في جميع مراحل عملية التحري بالمعلومات الأساسية للحفاظ على المعايير الإيجابية واحترام حقوق الإنسان و/ أو **ردع حدوث المزيد من الحالات من خلال تحري عام وتشاركي.**

نظرًا لأن تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (الختان) يمكن أن يكون عرفاً واسع الانتشار وحتى شبه شامل بالمجتمعات التي يُمارس فيها، فستحتاج المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إلى فطنة سياسية للتغلب على الحساسيات التي قد تنشأ على جميع المستويات واتخاذ خيارات استراتيجية تخدم تغييرًا إيجابيًا على المدى الطويل. في حين أن عملية التحري العام مستمدة جزئيًا من الممارسة القانونية ويمكن أن تشمل التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، يجب تعديل هذا الجانب من خلال الوظيفة "التحويلية" للتحري. لتغيير الأعراف الاجتماعية عميقة الجذور التي تحافظ على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (الختان)، يجب أن يشرك التحري جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم المكلفون بالواجبات، كفرسان تغيير. يجب أن تركز العملية على الحوار وحل المشكلات المشترك مع الامتناع عن المبالغة في نهج المقاضاة. قد تؤدي معاداة ثقافة أو تقليد أو مجموعة من الشعوب، ولا سيما المكلفون بالواجبات، إلى تعريض إمكانية حدوث تحولات النموذج الفكرى إلى الخطر. يجب أن يكون التثقيف والتمكين من الأهداف ذات الأولوية.

2- مرحلة التنفيذ

حيث تنفذ المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان خطتها بشكل علني وتجمع المعلومات اللازمة للتقرير. تحدث المشاركة العامة الأكثر أهمية والتثقيف بمجال حقوق الإنسان خلال هذه المرحلة.

- تتمثل الخطوة الأولى في **جمع الأدلة** التي توثق طبيعة ومدى انتهاك حقوق الإنسان، فضلاً عن دوافعه وأسبابه الجذرية. بالنسبة لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث (الختان)، ستكون معظم هذه المعلومات متاحة بسهولة من خلال المنظمات العاملة في هذه القضية، بما في ذلك البرنامج المشترك لصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف. قد يكون من المفيد الطلب من هذه المنظمات أن تتقدم بالبيانات، بناءً على إرشادات واضحة لضمان أن المعلومات الواردة موجزة ومفيدة. يجب أن تضع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان نظامًا لإدارة وتحليل المعلومات التي تم جمعها خلال عملية التحري.

- الخطوة الثانية هي عقد جلسات **استماع عامة**، وهي إحدى السمات المركزية في التحري العام. حيث تمنح جلسات الاستماع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك الناجيات ومجتمعاتهن، فرصة لتبادل الخبرات والتجارب والآراء على نطاق واسع. وهي تُبلغ لجنة التحري والجمهور بانتهاكات حقوق الإنسان الجاري فحصها. يجب اتخاذ الترتيبات اللازمة لتسجيل كل شهادة من الشهادات وتغطية وسائل الإعلام التقليدية والاجتماعية للإجراءات.

- قد يكون التحدث علنًا عن التعرض لتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (الختان) تجربة صادمة أو (إعادة) لتلك التجربة بالنسبة للناجيات، خاصة إذا ما جلسن في وضع يشبه جلسات الاستماع بالمحكمة، ومع وجود ممثلي وسائل الإعلام وإمكانية بث شهادتهن أو نقلها مطبوعة أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي. يجب على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تقدم توجيهاً فيما يتعلق بإدارة هذه القضايا. قد تشمل أعمال ذلك التوجيه التأكد من إطلاع الناجيات بشكل كافٍ على الإجراء المتخذ ومكان جلسة الاستماع ونتائجها المتوقعة، مع توضيح أن هذا الإجراء لن يكون بمثابة إجراء عقابي أو تعويضي. يمكن توفير الدعم النفسي الاجتماعي للناجيات قبل التحري وأثناءه وبعده. في بعض الحالات الاستثنائية، من أجل حماية الشهود والمبلغين بمعلومات حساسة، قد تعقد لجنة التحري جلسات استماع سرية منفصلة.

تحت المجهر

النسبة لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث (الختان)، يجب التفكير مليًا في جلسات الاستماع ليمكنها أن تعمل على تمكين الناجيات في جميع المناطق المتضررة من مشاركة قصصهن، بما في ذلك دون الكشف عن هويتهن عند الضرورة، والتماس الإنصاف. ويجب الاهتمام **بالشفافية والتعددية**.

على الرغم من أن جلسات الاستماع العلنية ليست جلسات استماع أو استجوابات رسمية بالمحكمة، إلا أنها تستخدم العديد من الشكليات المرتبطة بالإجراءات القضائية. يمكن للجنة التحري أن تطرح أسئلة محددة على كل مشارك(ة)، ممن يرد بعد ذلك كشاهد(ة). هذه الشكليات هي المفتاح لأداء الوظيفة التثقيفية للتحري العام، حيث يمكن للجنة التحري أن تستجوب الشهود بأسئلة يشاركها الجمهور. يمكن للجنة التحري والشهود مباشرة استجواب المكلفين بالواجبات (عادة الأوصياء القانونيون والهيئات الحكومية) حول مسؤولياتهم. يجب أن يشارك المسؤولون الحكوميون في جلسات الاستماع وأن يردوا علنًا على التدابير المتخذة للتصدي للانتهاكات المستمرة والوفاء بالتزاماتهم لمنع تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (الختان) وحماية النساء والفتيات منه.

إذا تم إجراؤها بشكل صحيح، فإن جلسة الاستماع العلنية ستنشئ زخمًا اجتماعيًا واسعًا لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان ودعم المساءلة. من الناحية المثالية، ستؤكد العملية أيضًا شرعية وموضوعية وشفافية عملية التحقيق والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.

يجب أن تضمن لجنة التحري تمثيل مجموعة متنوعة من وجهات النظر والأنواع المختلفة من الخبرات

كالضحايا والممارسون السابقون لتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (الختان) والمنظمات غير الحكومية والمسؤولين الحكوميين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمهنين بالرعاية الصحية والزعماء الدينيين والخبراء الفنيين، إلخ.

سيوفر هذا للجمهور تحليلاً شاملاً لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث (الختان) باعتباره انتهاكًا لحقوق الإنسان، ويزيد من الفهم والالتزام بالقضاء عليه.

3- مرحلة إعداد التقارير

تقيس هذه المرحلة نتائج البحث والأدلة المقدمة خلال جلسات الاستماع العامة. وتضمن هذه المرحلة المساءلة والمتابعة.

إلى جانب أهداف التحليل أو التمكين أو التثقيف في مجال حقوق الإنسان، يجب أن يتولد عن كل تحري بعض النتائج وأن تقدم توصيات بناءً على المعلومات التي تم جمعها من الخبراء (بما في ذلك الضحايا) والمشاركة العامة.

- يعد وضع **التوصيات** خطوة هامة. وهى نقاط عمل عملية لإرشاد المكلفين بالواجبات في الوفاء بالتزاماتهم بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. يجب أن تستند هذه التوصيات إلى الأدلة التي تم تحليلها وجلسات الاستماع التي أجريت. يجب أن تهدف التوصيات إلى معالجة انتهاكات حقوق الإنسان المحددة ومنع حدوثها في المستقبل. يجب أن تكون موجهة إلى مؤسسات حكومية محددة (بما في ذلك البرلمان)، ولكن يمكن أيضًا توجيهها إلى أصحاب المصلحة الآخرين مثل هيئات الأمم المتحدة، وبنوك التنمية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية، والمنظمات غير الحكومية، والهيئات المهنية، والزعماء الدينيين والمجتمعيين، والآباء، إلخ
- صياغة **التقرير** هي خطوة حساسة أخرى. فالتقرير هو المورد الرئيسي لشرح عملية التحري ونتائجها، لذلك يجب أن يكون شاملا. في الوقت نفسه، يجب أن يكون التقرير متاحًا للجمهور وجميع أصحاب المصلحة الذين شاركوا في التحري العام. يجب أن يتناول التقرير مباشرة الأهداف المعلنة لإجراء التحري، وأن يكون مكتوبًا بلغة بسيطة وغنية بالمعلومات. يجب أن يكون قصير قدر الإمكان ويحتوي على أنواع مختلفة من المعلومات، بما في ذلك الإحصاءات والأدلة من الأبحاث والشهادات والقصص الشخصية والصور والرسوم البيانية، إلخ.

تحت المجهر

توصيات ذكية

يجب أن تكون التوصيات محددة وقابلة للقياس وقابلة للتحقيق وواقعية ومحددة زمنياً (S-M-A-R-T). بالإضافة إلى ذلك، يجب عليها التمييز بوضوح بين الإجراءات الهيكلية والإجراءات العاجلة، والإجراءات الأكثر فنية والتي تتطلب أطرًا زمنية أطول. من الأمور المحورية أن يتم تحديد أولويات هذه التوصيات وامتلاك عدد من هذه التوصيات يمكن التحكم فيه لتسهيل مساءلة الدولة ومتابعتها. يجب أن توجه التوصيات بشكل أساسي للمكلفين بالواجبات من خلال تحديد تدابير الاستجابة والوقاية القابلة للتنفيذ للوفاء بالتزاماتهم بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

للحفاظ على الزخم، يجب إتاحة التقرير في الوقت المناسب، ويفضل في غضون ستة أشهر بعد انتهاء جلسات الاستماع العامة. من المقترح تحديد الخطوط العريضة للتقرير في مرحلة التخطيط للتحري. استنادًا إلى التجارب المختلفة على مستوى العالم، تغطي التقارير عادةً: معلومات حول المنهجية وقانون حقوق الإنسان المعمول بها والمعلومات الواردة من أصحاب المصلحة والأدلة من الضحايا وتجارب الضحايا وآرائهم والنتائج المستخلصة من التحليلات القانونية والوقائعية والتوصيات. إمكانية الوصول، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة، أمر بالغ الأهمية؛ يجب أن يفي التنسيق بمتطلبات واحتياجات جميع الجماهير المستهدفة. إن وضع الاستراتيجيات قبل كتابة التقرير سيساعد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في فهم القيود والفرص في تلبية هذا المطلب.

4- مرحلة المتابعة

تبني المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وشركاؤها الملكية من خلال نشر تقرير التحري العام وتوصياته على جميع مستويات المجتمع.

- بمجرد الانتهاء من التقرير والتوصيات وإقرارها من قبل لجنة التحري، يجب على المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان إعداد **بيان عام** من خلال حدث واحد أو عدة أحداث. يجب التخطيط المسبق لهذا البيان بعناية، بما في ذلك من خلال وضع استراتيجية طرح البيان. يعد إصدار البيان أمراً محوريًا لضمان المساءلة لأنه سيوفر مساحة للجنة لإعلام الجمهور بنتائج التحري، ومخاطبة مختلف الجهات المسؤولة فيما يتعلق بمسؤولياتها في تنفيذ التوصيات، وإشراك وسائل الإعلام لتضخيم التسليط على النتائج وتوسيع الوعي العام والقبول والاستعداد للمساندة والمشاركة.

- في أعقاب البيان العام، ينبغي للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وشركائها إنشاء **آلية متابعة** لتقديم المشورة للدولة بشأن تنفيذ التوصيات، وتيسير الرقابة وتتبع التقدم. سيسمح إعداد التقارير بما يتماشى مع المعايير المذكورة أعلاه للبلدان بإشراك الآليات العالمية حول جهودها لتحقيق الهدف 5-3 من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على جميع الممارسات الضارة، مثل زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث «الختان»). يساعد وضع آلية تنسيق للتواصل المباشر مع أصحاب المصلحة المسؤولين عن تنفيذ نقاط العمل ودعمهم على ضمان نتائج ملموسة. يمكن لمنظمات المجتمع والدعاة والمنظمات غير الحكومية أن يكونوا شركاء مفيدين للغاية في دعم تنفيذ التوصيات.

- بالتوازي مع جهود المتابعة، ينبغي للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وشركائها التخطيط **لاستراتيجية للدعوة** لتشجيع المكلفين بالواجبات على الامتثال لالتزامات حقوق الإنسان. بناءً على الوعي العام والزخم الناشئ عن جلسات الاستماع العامة والإطلاق، يجب على الشركاء تصميم جهود الدعوة للوصول إلى مختلف أصحاب المصلحة.

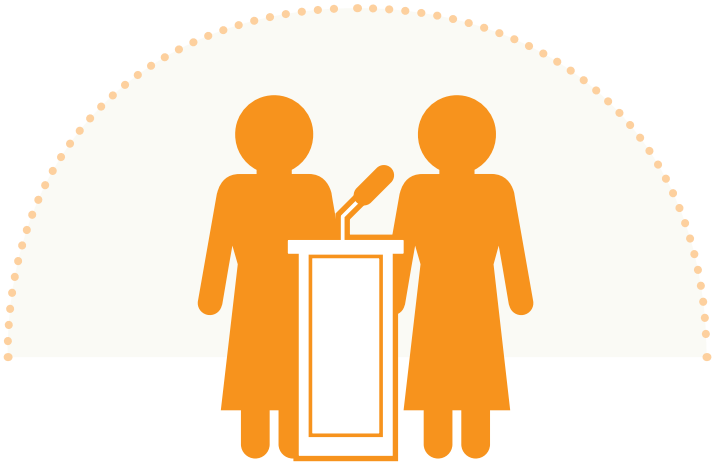

يمكن أن تكون الشهادات والقصص التي تقدمها الناجيات بالإضافة إلى النتائج والتوصيات التي يقدمها التحري أساسًا قويًا لتقديم المعلومات الرسمية أو تقارير الظل إلى آليات حقوق الإنسان الإقليمية والعالمية.

إن ربط عمليات السياسة الوطنية والإبلاغ عن حقوق الإنسان على المستويين العالمي والإقليمي سيمكن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان من إنشاء دورة من المساءلة.

التوجيهات التشغيلية، بما في ذلك أثناء فيروس كورونا (كوفيد-19)

يتم توفير إطار المشروع التالي لمساعدة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على تخطيط وإدارة تحرياتها، وتقديم نصائح وإرشادات مفيدة. نظرًا لأزمة فيروس كورونا (كوفيد-19)، تأخذ الأنشطة المقترحة في الاعتبار الواقع الحالي المتمثل في العزل وحظر التجول وأوامر البقاء في المنازل، والبناء على افتراض أن هذه الظروف توجد جماهير متجددة لوسائل الإعلام والمحتوى التعليمي على القنوات الوطنية. يقلل إطار العمل من التجمعات العامة ويتوافق مع إرشادات التباعد البدني مع تلبية المتطلبات المنهجية للتحري العام.

الإعداد

3-6 أشهر

الخطوات	المنهجية	الإرشاد
1- وضع المفاهيم	صياغة مذكرة المفاهيم	
2- التخطيط	إنشاء إطار لسجل المشروع أو الاختصاصات	**نصيحة:** تعيين موظفين يتمتعون بمهارات قوية في إدارة المشروع للتخطيط للتحري وميزانيته (الخطوات من 1 إلى 11) **أمثلة على أهداف التحري:** لتحليل البيانات والأبحاث الموجودة لفهم مدى ودوافع تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (الختان) لإعلام الجمهور بالأسباب الجذرية وعواقب تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (الختان) لتمكين الناجيات من خلال توفير منصات آمنة لسرد القصص والإنصاف تثقيف الجمهور بشأن حقوق الإنسان والتزامات الدولة من خلال شهادات الخبراء
3- التشبيك	تحديد أصحاب المصلحة وإشراكهم لفهم التوقعات	**نصيحة:** التشاور مع الخبراء، بما في ذلك المجتمع المدني، لفهم علاقات القوة والمعارضة والأبطال لإنهاء تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (الختان)
4- طاقم العمل	تعيين لجنة تحري تعكس التعددية وتتمتع بمهارات متعددة التخصصات	**نصيحة:** اختر رئيس لجنة ذا مصداقية ومحترم وتأكد من أن اللجنة تتمتع بخبرة معترف بها في مجال الصحة (أمراض النساء/ التوليد)، وحقوق الإنسان، والثقافة، والتعليم، والمساواة بين الجنسين، وتعبئة المجتمع والتغيير الاجتماعي، والدعوة للسياسات، إلخ.

التنفيذ

2-4 أشهر

الخطوات	المنهجية	الإرشاد
5- الإعلام	جمع وتحليل البيانات	**نصيحة:** نشر دعوة عامة لطلبات تقديم المعلومات من الضحايا والمنظمات التي تعمل على قضية تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (الختان)، واتخاذ الاحتياطات اللازمة لحماية الناجيات، وتأطير الطلبات وفقًا لمخطط التقرير المؤقت.
6- الاستماع	استمع إلى الشهود والخبراء	**نصائح:** تنظيم برامج إذاعية يشارك فيها رئيس اللجنة وشهادات بالاتصال الهاتفي وقصص مجهولة من الناجيات من تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (الختان)؛ اتخاذ الترتيبات اللازمة لرفع رسوم الهاتف وتدريب المذيعين وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للشهود/ الشاهدات. إنشاء برامج تلفزيونية عبر الإنترنت حول تشويه الأعضاء التناسلية للإناث(الختان)، بما في ذلك المناقشات المتعمقة مع الخبراء والمعلمين.

إعداد التقارير

2-4 أشهر

الخطوات	المنهجية	الإرشاد
7- وضع التوصيات	تطوير وتحديد أولويات التوصيات	**نصيحة:** حدد الكيانات/ الأفراد المسؤولين عن تنفيذ كل توصية وحدد درجة إلحاح التوصيات
8- إعداد التقرير	تدوين الشهادات والنتائج	**نصائح:** تطوير صيغ متعددة تستهدف جماهير مختلفة (وسائل الإعلام، الحكومة، البرلمان، الجمهور، إلخ.) تطوير نسخ مرئية ومسموعة من التقرير ترجمة التقرير إلى اللغات المحلية ولغات الأقليات

المتابعة

1 شهر

الخطوات	المنهجية	الإرشاد
		نصائح:
9- نشر المعلومات	تقرير النشر	نـشر التقريـر حـول الاحتفـالات باليـوم العالمـي لعـدم التسـامح مطلقًـا مـع تشـويه الأعضـاء التناسـلية الأنثويـة (الختـان) التجهيز لإطلاق التحري من خلال إحاطة وسائل الإعلام وإعطائها الرسائل الرئيسية. التأكـد مـن أن الإطـلاق يحتـوي عـلى مكـون عـبر الإنترنـت، بمـا في ذلـك وسـائل التواصـل الاجتماعـي.

الاستمرار

10- التنسيق	دعم التنفيذ	**نصائح:** إنشاء كيان يضم أصحاب المصلحة المتعددين يكون مسؤولاً عن متابعة التوصيات. تقسيّم بنود المتابعة بين الجهات الفاعلة. تحديد الموارد والعمليات اللازمة لتحقيق كل توصية.
11- الدعوة	حشد المكلفين بالمهام كجماعة ضغط	**نصائح:** اسـتخدام النتائـج لتقديـم تقريـر إلى اللجنـة الأفريقيـة لحقـوق الإنسـان وحقـوق الشـعوب واللجنـة الأفريقيـة للخـبراء بشـأن حقـوق الطفـل ورفاهـه. الاسـتفادة مـن النتائـج لرفـع تقريـر إلى اللجـان المعنيـة باتفاقيـة القضـاء عـلى جميـع أشـكال التمييـز ضـد المـرأة، اتفاقيـة حقـوق الطفـل، والعهـد الـدولي الخـاص بالحقـوق الاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافيـة، واتفاقيـة مناهضـة التعذيـب. الاستفادة من النتائج لرفع تقرير إلى الاستعراض الدوري الشامل. عقـد جلسـات دعـوة مـع البرلمانيـين والمسـؤولين عـن إنفـاذ القانـون وغـير ذلـك مـن أمـور. دعـم الفتيـات والمجتمعـات ومنظـمات المجتمـع المـدني في منـاصرة المسـاءلة.

الخلاصة

المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان هي جهات استراتيجية فاعلة في حملة القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (الختان) بحلول عام 2030. وبفضل صلاحياتها الواسعة في التحقيق والاستقلال القانوني، يمكنها لفت الانتباه إلى هذه الممارسة باعتبارها انتهاكًا لحقوق الإنسان ومصدرًا للضرر الذي يؤثر على النساء والفتيات في المجتمعات عبر جميع القارات.

من خلال معالجة التمييز والعنف اللذين يؤثران على النساء والفتيات، ومن خلال إشراك الدولة والمجتمعات المحلية والجمهور الأوسع، تتمتع هذه الهيئات بسلطة فريدة لتحدي وتغيير الأعراف السلبية التي تدعم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (الختان).

يمنحها التحري العام أداة قوية لإشراك الجمهور وتثقيفه، وتحليل الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان وتعزيز استئصال هذه الممارسة. للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان دور مركزي تؤديه في الدعوة للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (الختان). فهي في وضع جيد لخلق روابط استراتيجية بين القوانين والسياسات الوطنية والنظم والمكلفين بالواجبات والآليات والهيئات الإقليمية والعالمية لحقوق الإنسان. وهذا يساعد في بدء دورة حميدة من المساءلة واحترام الحقوق والحفاظ عليها.

يتم تشجيع النساء والفتيات ومجتمعاتهن والحكومات والمجتمع المدني وشركاء التنمية على الاستفادة القصوى من هذه الفرصة. إن دعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لمتابعة التحقيقات العامة يمكن أن يقطع شوطا بعيدا في القضاء على أي ممارسة ضارة.

من المفيد أن تعرف

مـدى انتشـار تشـويه الأعضـاء التناسـلية الأنثويـة (الختـان) وحالـة اعتـماد المؤسسـة الوطنيـة لحقـوق الإنسـان

آسيا والباسيفيكى

الدولة[7]	المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان	حالة الاعتماد [8]
إندونيسيا[9]	اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان	أ
المالديف	لجنة حقوق الإنسان	ب

إخلاء مسؤولية: التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد على هذه الخريطة وما يلي لا تعني التعبير عن رأي صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو أي دولة أو المنطقة أو سلطاتها أو فيما يتعلق بترسيم حدودها أو تخومها.

7 مدى انتشار تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (الختان) (النسبة المئوية للفتيات اللائي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عامًا اللائي خضعن لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث (الختان)، استنادًا إلى قواعد بيانات اليونيسف العالمية في عام 2020، والتي تعتمد على المسوح السكانية والصحية، والمسوحات العنقودية متعددة المؤشرات وغيرها من المسوح الممثلة على المستوى الوطني). يُمارس تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (الختان) في المجتمعات حول العالم، غير أن جمع البيانات لم يتم بشكل منهجي.

8 تعتمد حالة اعتماد المؤسسة على قواعد بيانات التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، مع حالة الاعتماد اعتبارًا من آذار/ مارس 2019. يشير الحرف «أ» إلى أن المؤسسة تمتثل تمامًا لمبادئ باريس، «ب» تمتثل جزئيًا و«ج» أنها لا تمتثل.

9 بالنسبة لإندونيسيا، تم جمع البيانات لأول مرة في عام 2013. تم قياس مدى الانتشار بين الفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 0-11 سنة.

الدول العربية

الدولة[7]	المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان	حالة الاعتماد[8]
جيبوتي	اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان	غير معلوم
مصر	المجلس القومي لحقوق الإنسان	أ
العراق	اللجنة العليا لحقوق الإنسان	ب
الصومال	غير معلوم	غير معلوم
السودان	لجنة السودان الوطنية لحقوق الإنسان	أ
اليمن	غير معلوم	غير معلوم

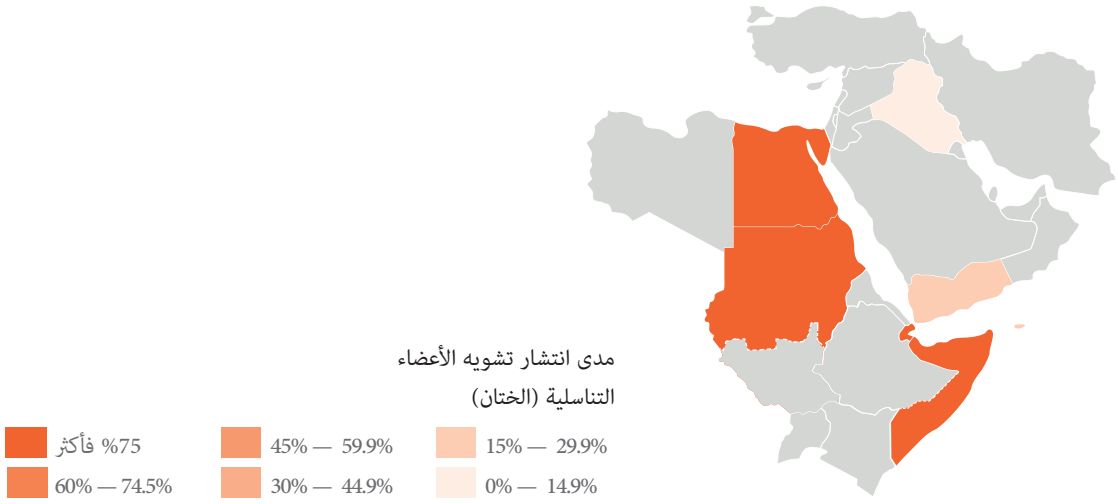

شرق وجنوب أفريقيا

الدولة[7]	المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان	حالة الاعتماد[8]
إريتريا	غير معلوم	غير معلوم
إثيوبيا	لجنة حقوق الإنسان الإثيوبية	ب
كينيا	اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان	أ
جمهورية تنزانيا الأتحادية	لجنة حقوق الإنسان والحكم الرشيد	أ
أوغندا	لجنة حقوق الإنسان	أ

غرب ووسط أفريقيا

الدولة[7]	المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان	حالة الاعتماد[8]
بنين	اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في بنين	ج
بوركينا فاسو	اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان	انقضت
الكاميرون	اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات	أ
جمهورية أفريقيا الوسطى	غير معلوم	غير معلوم
تشاد	اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان	ب
كوت ديفوار	اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان	ب
جامبيا	لجنة حقوق الإنسان	غير معلوم
غانا	اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والعدالة الإدارية	أ
غينيا	مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان	غير معلوم
غينيا بيساو	اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان	غير معلوم
ليبريا	اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان	أ
مالى	اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان	ب
موريتانيا	اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان	ب
النيجر	اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان	أ
نيجيريا	اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان	أ
السنغال	اللجنة السنغالية لحقوق الإنسان	ب
سيراليون	لجنة حقوق الإنسان	أ
توجو	اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان	أ

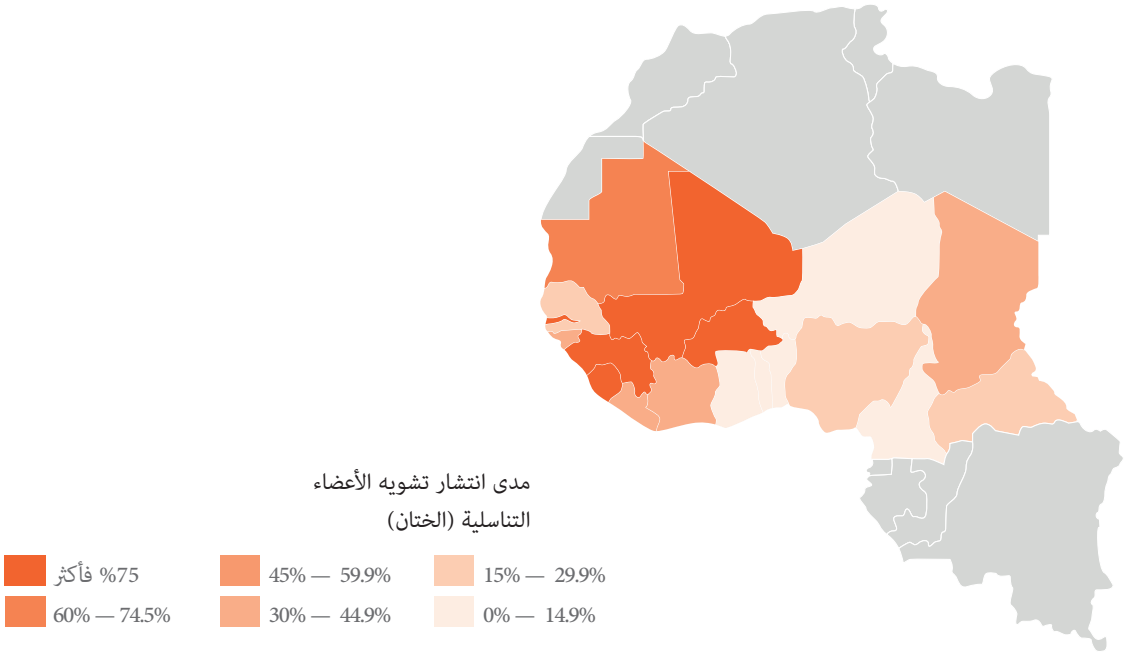

شكر وتقدير

تـم تطويـر هـذا الكتيـب التمهيـدي مـن قبـل فـرع القضايـا الجنسـانية وحقـوق الإنسـان التابـع لصنـدوق الأمـم المتحـدة للسـكان برئاسـة نافيسـاتو جيـه. ديـوب (Nafissatou J. Diop)، تحـت القيـادة العامـة للقسـم الفنـي بقيـادة بينـوا كلاسـا (Benoit Kalasa). عـلى سـبيل التحديـد، تـولى أحمـدو ندايـه (Ahmadou Ndiaye). صياغـة الكتيـب التمهيـدي بتوجيـه فنـي مـن بيرهانـو ليجيسسـه (Berhanu Legesse).

تلقـى هـذا الكتيـب التمهيـدي إسـهامات كبـيرة مـن: المؤسسـات الوطنيـة لحقـوق الإنسـان في غينيـا بيسـاو ونيجيريـا وسـيراليون، والتحالـف العالمـي للمؤسسـات الوطنيـة لحقـوق الإنسـان، وموظفـي المكاتـب الإقليميـة والقطريـة لصنـدوق الأمـم المتحـدة للسـكان في الـدول العربيـة وغـرب ووسـط أفريقيـا، وغينيـا - بيسـاو ونيجيريـا وسـيراليون. نتوجـه بشـكر خـاص إلى أجنيـس بانجـالي (Agnes Bangali) مـن صنـدوق الأمـم المتحـدة للسـكان في غـرب ووسـط أفريقيـا لدعمهـا الثمـين وتواصلهـا.

© UNFPA 2020

تنسيق وتصميم: ريك ديزاين (Rec Design)

صندوق الأمم المتحدة للسكان
www.unfpa.org
صندوق الأمم المتحدة للسكان
605 ثيرد أفنيو
نيو يورك (NY 10158)
تويتر: GPtoEndFGM

UNFPA